قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

شـــوكـــولاتـــا

في جامعـة بابل لافتة كبيرة مكتوب عليها "حجاب يصـون أو تنهشـك العيـون". وفيها صـورة طالبة محجبـة محاطة بهالة نورانيـة وتحتهـا صـورة شـوكولاتا مغلّفة، وصـورة أخرى لطالبتين "سافرتين" تضحكان وليس عندهما شوكولاتا!
إذا تجاوزنا هذا التشـبيه السخيف، تشبيه الفتاة بالشوكولاتا المعـدّة لـلأكل، ومـا دامت لم تزل فتـاة وطالبة فهي شـوكولاتا مغلفة ومصانة وبـ"الباكيت"، بانتظار سعيد الحظ النهم الذي يسـيل لعابه للشـوكولاتا ذلك الذي سـيأتي ويفض غلاف حبة الشـوكولاتا ليأكلها. وهو تشـبيه أقلّ ما يمكن أن يقال عنه إنه مليء بالفظاظة والبداوة والشـهوانية السـوقية التي عادة ما تشبّه المرأة بالأكل والرجل بالآكل.
إذا تجاوزنا ذلك باعتباره تعبيراً عن ثقافة نطاق اجتماعيّ أميّ لم يهذب عواطفـه حتى الآن، فكيف يمكن تجاوز الخرق الكبير للحريّة الشخصية في هذا الملصق الغبيّ؟
من الناحية الدستورية، العراق دولة مدنية، هذا ما يشاع حتى الآن علـى الأقـلّ، فلماذا تسـمح الأجهزة الحكومية بملصـقات كهذه لا يمكن أن ترفع إلا في ظل نظام حكم إسلاميّ متشدّد.
مـا نحن؟ ما شـكل دولتنـا؟ ولماذا يـترك لمغفلين وباعـة تقوى زائفة أن يتحكموا بمؤسـساتنا على هذا النحو، وأن يضغطوا على شـبابنا ويملأوا قلوبهم رعباً بسـطوتهم التي استمدوها من سـكوت الحكومة عنهم، وهو سـكوت منافق، يمالئ هؤلاء الدهماء الذين لفرط بدويتهم لا يزالون ينظرون للمرأة بوصفها "جكليتة" بنوعين: مغلفة ومتأكد من صيانتها لأنه سيفتحها بيديه، وأخرى غير مغلفة "أي سافرة" تنهشها العيون.
ومـا هذه الرؤية المتوحشـة؟ هـل نحن في غابـة؟ ولماذا عيون الرجال حيوانـاتٌ كواسـر مسـتعدة لأن تنهش كلّ من لا تضـع قماشـة علـى رأسـها؟ لمَ يريدون ملء قلوب الفتيـات بالرعب لمجرد أنهن اخترن زياً يسـمح به العرف والدستور والقانون؟ كثـير من الفقهاء لا يرون الحجـاب واجباً، وكثير منهم اختلف على نوعه وشـكله، لكن لنفترض أن هناك نسـاء غير ملتزمات دينياً ولا يردن أن يتحجبن فهل مصـيرهنّ سـيكون النهش أو التخويف به؟ هل غير الملتزم دينياً منبوذ ومصـيره الرعب في هذا العراق الذي لا يعرف حتى الآن نوع دولته وشكلها؟
نعرف أن الإسـلاميين يحكموننا اليوم، لكنهم. بحكم وجودهم في السـلطة. لا يجـب أن يتصـرفوا وفقـاً لإسـلاميتهم، إلا إذا أرادوا أن يكونـوا حكاماً للإسـلاميين فقط، أو للملتزمين، وإلا فعليهم تغيير الدسـتور وجعـل العراق دولة إسـلامية كإيران مثلاً.
وبالمناسبة فإن إيران "جارتنا الكبرى التي لها تأثير كبير على ساسـتنا" انتهتْ من هذا الموشّح منذ زمن بعيد، ولم تعد تجبر فتياتها بالرعـب والإرهـاب على ارتـداء الحجـاب. ومن رأى حجـاب الفتيـات الإيرانيات وتسـامح الدولة معهنّ، سـيخرج بنتيجـة مفادها أن إيـران، لا العراق، هي الدولـة المدنية حقاً، وأن العراق مستمر على يد ساسته الجدد في الرجوع القهقرى إلى عهـد مغـرق في القدم، عهد الإمـاء والجـواري، أيام كانت المرأة أكلة يسيل لها لعاب رجل ملتحٍ قبيح.

الألفـــاظ العنصريـــة في المجتمـــع العراقـــي

باسم محمد حبيب

تشيع في الوسط الاجتماعي العراقي العديد من الألفاظ التي لها علاقة بالإرث العنصـري وعهـود الاسـتلاب والانحطاط التي شـهدها المجتمـع العراقـي ، وعلـى الرغـم مـن أن هـذه الألفـاظ ذات تأثـير عميـق في البنيـة الاجتماعيـة العراقيـة ناهيك عمـا خلفته من نـدوب في البنيـة القيمية للمجتمـع العراقي إلا أن الملاحـظ أن هنـاك تبايناً في النظـر إلى مخلفاتها وتأثيرهـا العـام ، ففـي حـين يـرى البعـض أن هذه الألفاظ إمـا أنها غابت كليـا عـن المسـرح الاجتماعـي أو لم يعـد لها تلـك الفاعلية القديمة يـرى البعض الآخر أن وجودهـا وتأثيرهـا مـازال فاعلا وملموسـا وإن خفت حدته بعض الشـيء ، ولذلك برزت لدينا نظرتان إحداهما لا تعطي أهمية لوجود هذه الألفاظ أو تأثيرها الاجتماعي والأخرى تنظـر لهـا علـى أنها واحـدة من العلـل التي مازال يعانيها المجتمع بشكل عام ولها التأثير الخطـر علـى بنيتـه وعلاقاته وقيمـه ، الأمر الذي يتطلب وضع حلول ومعالجات لمواجهة ما تخلفـه هذه الألفاظ من ندوب اجتماعية و تشـوهات قيمية خطرة ، ما يسـتدعي العمل علـى تفعيـل دور المؤسسـات والفعاليـات الوطنيـة المختلفة سـواء السياسـية منها أو الدينية أو الثقافية أو التربوية وغيرها.
أما أهم هذه الألفاظ فهي:

الشروكية

وهـي لفظة تصـغيرية يتـم إطلاقها من قبل سكان المناطق الشمالية والغربية من العراق على سـكان المناطـق الوسـطى والجنوبية ، وقد اختلفـت الآراء في أصـولها : فأحد هذه الآراء يـرى أنها مأخوذة من لفظة (الشـرق) الجغرافيـة وبالتـالي فهـي تحويـر للفظـة (الشـرقيين) أي السـكان القاطنين في ناحية الشـرق من العراق ، إلا أن نقطة الضـعف في هـذا الرأي انه لا يوجد مـا يقابل هذه اللفظة في القاموس الاجتماعي أي لفظة يشـار بها لسـكان المناطق الغربية من البلـد ناهيك عن تناقض ذلك مع دلالتها الدونية والتصـغيرية ، فيمـا يـرى رأي آخر أنها مأخـوذة من لفظة (شارو – كي) الأكدية التي تعني ملك الأرض أو مالـك الأرض، وهي على ما يبدو من نتاج الاحتـكاك بين أهـل البادية وسـكان السـهل حيث يطلق سـكان البادية من سـكنة نواحي الفـرات علـى المزارعـين مـن سـكان السـهل (نواحي دجلة) هـذا اللقب الذي يعني مالكي الأرضـ أو سـكان البلـد الأصـليين، وإذا ما أخذنا بهذا الـرأي فإن هذه اللفظة لم تكن في الأصل ذات دلالة اجتماعية تصغيرية بل ذات دلالة اقتصادية وحسـب ،ثم جرى تحويرها بعـد أن تحولت السـيادة في المنطقة للقبائل البدويـة خلال فـترة تراجـع المدنيـة ما بعد العصر العباسي .

الحيّاج

وهـي لفظة يـراد بها الناس الذيـن يمتهنون مهنـة الحياكـة وهـي ذات علاقـة بمفهـوم (العنصرية الجنسية) أي الموروث المناهض للمرأة عند السكان غير الحضريين ، فيجري مقارنـة عمل هذه المجموعـة من الناس بعمل النسـاء نظرا لملازمتهـم البيـوت الأمر الذي ولـد هـذه النظـرة التصـغيرية ذات الجذور البدوية ، وعلى الرغم من أن البدو يحتقرون المهن بشكل عام إلا انه تم تمييز مهنة الحياكة للسـبب مار الذكر وهو مـا يتناقض مع القيم المدنية التي تحترم العمل وتعيب الكسل .

الحساوية

وهـي لفظـة أريد بهـا الفلاحون مـن زارعي الخضراوات ، وهنا نلاحظ نوعا من التمييز بـين الفـلاح زارع الحبـوب والفـلاح زارع الخضـراوات الأمر الذي يثير التسـاؤل عن سبب هذا التمييز وعلاقته بالقيم البدوية ، إذ أن المعروف أن البدو يعيبون الزراعة بشـكل عام ولا يميزون في الغالب بين زارع الحبوب وزارع الخضـراوات ، إذن مـا هو أصـل هذا التمييز ؟ وللإجابة على ذلك لا بد أن نربط ما بين هذا النوع من التمييز ولفظة (الحساوي) التي يرجـح أنها أطلقت على المهاجرين إلى جنوب العراق من منطقة الإحسـاء وغالبتهم من الشـيعة ، فبعد تعرض الإحساء للغزوات الوهابية اخـذ هؤلاء بالهجرة نحو الشـمال طلبـا للأمـان ، وعندمـا وصـلوا إلى جنوب العـراق عملوا مزارعـين لدى سـادة القبائل واغلبهـم من السـنة ، ولذلـك أطلقـوا عليهم لفظة الحسـاوي التي تحمـل دلالتين مكانية بمعنى ابن الإحساء ومذهبية بمعنى المخالف ،ثم انزاحـت الدلالة باتجاه نمط الإنتاج بعد تشـيّع غالبية القبائل في جنوب العراق ، أي أن القبائـل احتفظـت بنظرتهـا التصـغيرية تجاه الحسـاوية لتعطيهـا طابعا اقتصـاديا ذات علاقـة بنمـط الجماعـة الاقتصـادي وتميزهم بزراعة الخضراوات .

المعدان

وهـو اسـم يطلق علـى مربّـي الجاموس في جنـوب العـراق الذيـن يقطن اغلبهـم منطقة الأهوار لأسباب لها علاقة بنمطهم الاقتصادي ، و علـى الرغـم من تعدد الآراء بشـأن أصـل هذه اللفظـة إلا أن المرجح علاقتها بظروفهم الاجتماعية والمعيشـية ، وقـد تكون مأخوذة من لفظة (المعادي) التي ربما ارتبطت بواقع العـداء الذي كان سـائدا في بعض الفترات التأريخيـة ، أمـا سـبب مـا يواجهونـه مـن تمييـز اجتماعي فـيرى البعض أن له علاقة بانعزالهـم وتربيتهم الجاموس واعتمادهم علـى النسـوة في بيع منتجاتهـم ، فيما يرى آخرون أن له علاقة بالصـراع الذي كان دائم الحصـول بين المجموعات السكانية القاطنة في جنـوب العراق ، ويبـدو أن لعداء المعدان للـدول الحاكمـة في المنطقة تأثيره المباشـر أو غـير المباشـر علـى نظرة الناس تجاههم ، فقـد كان المعـدان أو سـكان الأهـوار دائمي العصيان ضد الحكومات المسيطرة على البلد وكانوا في غالب الأحيـان يواجهون حملات عدوانية ضدهم تتسم بأقسى أشكال البطش والقسـوة ، الأمر الـذي جعلهم في حالة عداء مـع محيطهم ومـا يجاورهم مـن مجموعات سكانية.

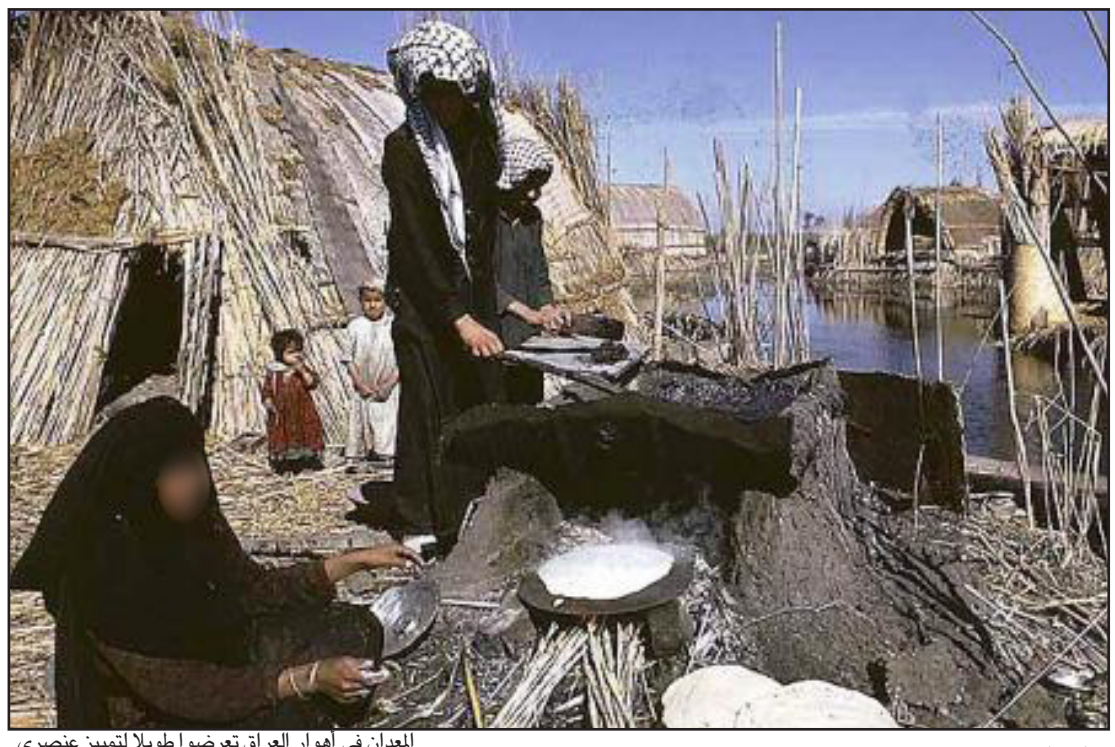

المعدان في أهوار العراق تعرضوا طويلا لتمييز عنصري

كلمة "شروكي" مأخوذة من لفظة (شارو – كي) الأكدية التي تعني مالك الأرض، وهي على ما يبدو من نتاج الاحتكاك بين أهل البادية وسكان السهل ، وهذا اللقب يعني مالكي الأرض أو سكان البلد الأصليين، وإذا ما أخذنا بهذا الرأي فإن هذه اللفظة لم تكن في الأصل ذات دلالة اجتماعية تصغيرية بل ذات دلالة اقتصادية وحسب ثم جرى تحويرها بعد أن تحولت السيادة في المنطقة للقبائل البدوية

العوام

وهو اسـم يطلق على غير المنتسـبين لسلالة الرسـول محمـد (صـ) حيث يجـري تمييز هـؤلاء عـن المجموعـة الأخرى التي تسـمى مجموعـة (السـادة) أي المنتسـبين لسـلالة الرسـول .ولفظة العوام معروفة لغويا بأنها عكـس لفظة (خواص) فيقال هؤلاء خواص الناسـ بمعنى نخبتهم وأولئـك عوام الناس الآخريـن عمومهم أي الذيـن لا يتميزون بما يتميـز بـه النخبة ،وعلـى الرغم ممـا يحمله هـذا المعنـى مـن طابـع موضـوعي إلا انـه وبفعـل الاسـتخدام العنصـري اخـذ يحمـل طابعـا آخـر له علاقـة بالتقسـيم العنصـري للناسـ ،فأصـبحت تسـمية العـوام مرادفـة لمعنى الوضاعة والدونية وما إلى ذلك ،الأمر الـذي ربطها بالواقع العنصـري السـائد في مجتمعاتنا .
وهناك ألفاظ أخرى إما أنها قد فقدت مفعولها الاجتماعـي وإمـا أنهـا أكـثر محلية مـن أن تعالـج كإحدى الألفاظ التـي يعانيها المجتمع بشكل عام وبالتالي جرى تجاهلها لصالح ما نعتقدهـا ألفاظـا مازال لها مفعـول اجتماعي ناهيك عما يرافقها من تأثير له علاقة بإشاعة التناقضـات الاجتماعية والروح العنصـرية بين أفراد المجتمع العراقي الأمر الذي يتطلب وقفة معالجة حقيقية.

الجـــــدل حـــــول المـــــادة الـثـانـيـة

حسين عبد الرازق

احتلت قضية المادة الثانية من دستور ١٩٧١ الذي أسـقطته ثـورة ٢٥ يناير والتي تم نسـخها نصـا في الإعـلان الدسـتوري الصـادر في ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١١ .وتنص على أن «الإسـلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسـمية ومبادئ الشـريعة الإسـلامية المصـدر الرئيسي للتشـريع».. احتلت مكانـا بـارزا وأثارت جـدلا واسـعا في «الجمعية التأسيسـية» لصـياغة الدسـتور المطعـون بعـدم شـرعيتها لهيمنة تيار الإسـلام السياسي «جماعة الإخوان المسلمين – حزب الحرية والعدالة – حزب النور.. وحلفائهم» على عضـويتها ووجود أغلبية من أعضـاء السلطة التشـريعية «مجلسي الشعب والشورى».
ومنذ سـنوات وهنـاك محاولة مـن المنتمين لتيار الإسـلام السياسـي لإضـفاء قدسـية «زائفة» على المـادة الثانيـة مـن دسـتور ١٩٧١، واعتبـار أي محاولـة لتعديـل النص أو تصـحيحه بالحذف أو الإضـافة عدوانـا علـى هويـة الأمة وخطـا أحمر لا يجـوز الاقـتراب منـه، معتمديـن أن غالبيـة المواطنـين لا يتذكـرون الظروف والأسـباب التي أدت إلى وضـع هـذه المـادة بهـذه الصـياغة في دسـتور السـادات الذي أصـدره في ١١ سبتمبر / أيلول١٩٧١ بعد انقلاب القصر الذي قاده في (١٣ – ١٥) مايو/أيار ١٩٧١.
وأصل هـذه المادة في التاريخ الدسـتوري لمصـر هـي المـادة ١٤٩ مـن دسـتور ١٩٢٣ الصـادر في ١٩ أبريل ١٩٢٣ عقب ثورة الشـعب المصـري عام ١٩١٩ بقيادة سـعد زغلول وحزب الوفد، ونصـت المـادة ١٤٩ علـى أن «الإسـلام دين الدولـة واللغة العربية لغتها الرسـمية» بينما نصت المادة الثالثة من ذلك الدسـتور على أن «المصـريين لدى القانون سـواء، وهـم متسـاوون في التمتـع بالحقـوق المدنيـة والسياسـية وفي ما عليهم مـن الواجبات والتكاليـف العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسـبب الأصل أو اللغة أو الدين..»، ويقول د. عبدالحميد متولي أسـتاذ القانون الدسـتوري إن النص على ديانـة الدولة في دسـتور ١٩٢٣ كان بمثابة تحية كريمـة مـن المشـرّع الدسـتوري لديانـة الأغلبية، دون أن يترتـب علـى ذلـك تمييـز في الحقـوق أو الواجبات العامة بين المواطنين على أسـاس معيار العقيدة الدينية.
وتكرر النص على أن الإسـلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية في دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٥٦ (٢٣ يونيـو ١٩٥٦) ودسـتور ١٩٦٤ (٢٦ مارس ١٩٦٤).
وخلا مشـروع دسـتور ١٩٥٤ والدسـتور المؤقت للجمهوريـة العربيـة المتحـدة «دسـتور الوحـدة المصـرية السعودية» الصـادر في ٥ مارس ١٩٥٨ مـن أي إشـارة لديـن الدولـة، باعتبـار أن الدولة كائن معنوي لا دين له، ومن المعلوم أن أندونيسيا وبها أكبر عدد من المسلمين في العالم رفض قائدها الوطنـي أحمـد سـوكارنو والحركـة الوطنية بها النص على ديـن للدولة في الدسـتور، وفي الهند وغالبية سـكانه من الهندوس رفض «نهرو» النص على دين الدولة.
ولأول مرة في التاريخ الدسـتوري لمصـر، تم عام ١٩٧١ نقـل المـادة ١٤٩ مـن دسـتور ١٩٢٣ إلى دسـتور السـادات لتحتـل رقـم (٢) في مـواده الـ ١٩٣، ويضـيف إليها نصـا جديدا يقـول «ومبادئ الشريعة الإسـلامية مصدر رئيسـي للتشريع» ثم تعدل المادة عام ١٩٨٠ لتصـبح «المصدر» الرئيسي للتشريع.
وتمت الإضافة والتعديل ضمن لعبة سياسية أراد بها الرئيس الأسـبق «أنور السـادات» مغازلة تيار الإسلام السياسـي «الإخوان المسلمين» والتحالف معهـم في معركتـه للقيـام بثـورة مضـادة ضـد السياسات الوطنية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر.
كان السـادات قـد دخل في صـدام مع شـركائه في الحكم الذين أطلق عليهم «مراكز القوى» وكلهم من أعـوان ومسـاعدي جمال عبد الناصـر ممن يمكن تسميتهم بـ «اليسار الناصري» أمثال «علي صبري والفريـق محمد فوزي ولبيب شـقير وشـعراوي جمعة ومحمد فائق ومحمد عروق وأحمد كامل..» وقرر اسـتخدام الدين في هذا الصـراع، فأصـبح اسـمه «محمـد» أنـور السـادات، وسـمى نفسـه «الرئيس المؤمن»، وجاءت المادة الثانية للدسـتور والنصـ على مبادئ الشـريعة الإسـلامية في هذا السـياق كمنـاورة سياسـية ليسـ إلا! وكغطـاء للسياسات الجديدة التي سميت بعد ذلك بسنوات (١٩٧٤) بسياسـة الانفتاح، التي تقوم على رفض السياسـات الاجتماعيـة والاقتصـادية المنحـازة للطبقة الوسـطى والطبقات الشعبية التي بدأ عبد الناصـر في تطبيقها عـام ١٩٦١ وطورها في عام ١٩٦٤، وكذلـك الانقلاب على السياسـة التحررية المعادية للاسـتعمار وتبني سياسة إقليمية ودولية لا تتعارض مع السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.
وتحالـف الإخـوان المسـلمون مع السـادات الذي أخرجهم من السـجون وسـمح لهم بحرية الحركة رغم أن الجماعة كانـت مازالت غير قانونية لحلها عـام ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيـادة الثورة، وقدم لهـم المـادة الثانيـة عربونـا للتحالف ولاسـتغلال المشاعر الدينية للمصريين.
كان هذا التحول يعني إسقاطا لشعار ثورة ١٩١٩ العظيـم «الديـن لله والوطـن للجميـع» وبدء هدم فرحـات في رفضـه أحـكام أو حـذف كلمـة مبادئ «يقصـد بالمبادئ تلك التي تتسـع لمتغيرات عصـر من العصـور، ولتضـمين المبـادئ الدولية لحقوق الإنسـان والحريـات العامة ومبدأ المسـاواة أمام القانـون» أو كمـا قال د. عبـد الرازق السـنهوري «مبـادئ الشـريعة هـي المبـادئ التـي لا تختلـف باختـلاف آراء الفقهـاء ولا تصـطدم بقيـم وروح العصر».
ولعل في التعديل الذي اقترحه مشـروع الدستور المطروح من قبل التجمع يوجد الحل، يقول النص المقـترح «الإسـلام ديـن الدولـة واللغـة العربيـة لغتهـا الرسـمية والشـرائع السـماوية والقيـم العليـا للأديان مصـدر رئيسـي للتشـريع، ويكفل الدسـتور تنـوع مصـادر التشـريع بمـا يعكـس الروافـد المتنوعـة للهويـة الوطنية ويسـاعد على تعزيـز الوحـدة الوطنية، وعدم فرض تشـريعات تنظـم حياة المواطنين في المجال الخاص يتناقض مـع معتقداتهم أو تنظيم المجالـين العام والخاص بشـكل يتناقـض مـع ضـمانات حقـوق الإنسـان والحريات العامة».

جدل حول الدستور

الصـحـفـيـون يـقـاومـون

فريدة النقاش

يتعرض الصـحفيون لحملة تشـويه ضـارية أطلقتها قوى الإسـلام السياسـي بعد أن وصـلت إلى السلطة مستهدفة ترويضـهم وبرمجتهم ليتحولوا إلى أبواق لهـا تمامـا كما كان هنـاك البعض منهم – وهـم أقلية – أبواقـا للحـزب الوطني والنظام السـابق برئيسـه ورجاله ونسائه.
قال «فتحي شهاب الدين» رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس الشـورى ذي الأغلبيـة الإخوانية أن ٩٠٪ مـن الصـحفيين فاسـدون، وقد غضـب الصـحفيون وعبروا عن سـخط عميق علـى التمثيلية الهزلية التي جرت في مجلس الشـورى على شكل محكمة تفتيش، وسـميت بـ «ضـوابط اختيار رؤساء تحرير الصحف القوميـة» وطالبت الصـحفيين بـأن يقدمـوا أوراقهم وسجلا بسيرتهم المهنية ،وعرف الصحفيون جيدا أن سـبب كل هذا هو تطلع الإخوان المسـلمين القابضـين علـى الأمـور لأن يفرزوا الطيب من الخبيث بالنسـبة لهم ويقبلوا أوراق اعتماد كل من يؤكد فروض السمع والطاعـة والولاء لهـم لتتحول الصـحف القومية إلى فـروع لجماعـة الإخـوان المسـلمين وحـزب الحريـة والعدالـة ويسـتكمل الإخـوان المسـلمون هيمنتهـم علـى مؤسسـات صـناعة الرأي التي وصـف المرشـد العـام لهـم كل العاملين فيهـا بأنهم «سـحرة فرعون»، وأطلقـت دوائرهم هجومها الضـاري على الصـحافة والصحفيين.
وكما يحدث عادة فقد وجدت هذه الحملة بعض أنصار لها في أوساط الصحفيين الذين اعتادوا الأكل على كل الموائد، ومنافقة كل صـاحب سـلطة بحثا عن مكاسب شخصية شأنهم شـأن كاسري الإضرابات في الحركة العمالية الذين طالما استأجرتهم قوى الظلم والطغيان والاستبداد لخيانة زملائهم ورفاقهم ومواصلة العمل بدلا منهم حتى يفشل إضراب الأغلبية.
وقد رفضت غالبية كبيرة من الصحفيين هذه التمثيلية الهزليـة ولم تقـدم «أوراق اعتمادهـا» للجنـة التـي وصـفهم رئيسـها بأنهم فاسـدون، واسـتمع الدكتور «أحمـد فهمـي» رئيس مجلس الشـورى ما لا يرضـيه في الاجتمـاع الأخـير للمجلس الأعلى للصـحافة الذي يرأسـه بحكم منصـبه في مجلس الشورى، عبر الصحفيون والكتاب والمفكرون – وكلهم قامات كبيرة كما وصـفهم فهمي – عبروا بأقسـى الكلمات وأشدها وضـوحا عن احتجاجهم على توجه مجلس الشـورى لمـا أسـموه «بأخونة» الصـحافة القومية وتسييسـها على مقاس الجماعة والحزب.
وكانـت المؤتمـرات الأربعـة التـي عقدتهـا نقابـة الصـحفيين في الربـع قـرن الأخـير وفي ظل سـطوة نظـام «مبارك» وحزبه قـد قدمت مشـروعات وبرامج وأفكارا لتطوير هذه المؤسسـات العملاقة التي جرى نهبهـا وإفسـادها مـن قبل الكبـار المرتبطـين بالنظام والمحميـين بـه، بينما دفعت غالبية الصـحفيين ثمنا باهظا لرفضـها المعلن أو الضـمني لإلحاق الصـحافة بالحكم، ورأت هذه الغالبية التي وصلت لحد التوافق على الإضـراب العـام في جمعية عمومية حاشـدة في العاشـر مـن يونية/حزيـران سـنة ١٩٩٥ احتجاجـا على قانـون اغتيال حرية الصـحافة وحماية الفسـاد رأت أنه قد آن الأوان لا فحسب لإلغاء القوانين المقيدة لحرية الصـحافة وإنما أيضـا لـكل القوانـين المقيدة للحريـات باعتبـار أن تقييـد حريـات المواطنـين هو تقييد بالضـرورة لحريـة الصـحافة وأن تقييد حرية الصحافة ليس موجها فحسـب ضد الصحفيين وإنما هو ضد المواطنين كافة.
لم يتوقف نضـال الصـحفيين من أجـل الحريات ومن أجل استقلال الصـحافة منذ نشأة الصحافة في مصر في القـرن التاسـع عشـر، وحتى في ظل حكـم «جمال عبد الناصـر» بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبينما كان هذا الحكم يحظى بتأييد شعبي واسع لتوجهاته التحررية الوطنية المعادية للاسـتعمار كافح صحفيون من أجل حرية الصـحافة وحرية العمل السياسي ودفعوا ثمنا باهظا في ظل نظام كانوا يؤيدونه في العموم.
وفي سياق نضالهم الآن لكي تصبح الصحافة القومية التـي هي نظريا ملك للشـعب المصـري قوميـة حقا لا قولا فقط يعرف الصـحفيون المصريون أن لهم حلفاء أقوياء تشكلهم الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين الذين ينظمون صفوفهم الآن للدفاع عن حقوقهم ومن ضمنها حقهم في صحافة تعبر عنهم بصدق وتدافع عن حقوق كل التيارات والفئـات والطبقات الاجتماعية وتعكس مصـالحهم وبذلك لا تتحول إلى بوق لنظام أو رئيس أو حزب أو جماعة.
وسـوف تحتمـي حريـة الصـحافة في هـذه الحالـة بحيويـة الحركـة الديمقراطيـة الناهضـة التي تعبر عنها الآن الإضـرابات والاحتجاجات المتوالية للعمال واليقظة التي تشهدها بعض النقابات المهنية حتى تلك التي سيطر الإخوان المسلمون على مجالس إدارتها.
ويـدرك الصـحفيون إلى حـد كبير حجم التضـحيات المطلوبـة منهـم وليـس أدل علـى ذلك مـن رفض عدد لا يسـتهان بـه مـن الصـحفيين والصـحفيات تقـديم «الطلبات» إياها للجنة مجلس الشورى، وهم يعرفون معنـى ذلك جيدا إذ لن يكون لهم مكان في ركاب الحكم الجديـد، وربمـا تشـهد المرحلـة القادمـة موجـة مـن الهجرة بين الصحفيين كما حدث في مطلع السبعينات حين كان «السـادات» يؤسس مشروع الثورة المضادة ضـد ثورة ٥ يوليـو وقامت لجنة النظـام في الاتحاد الاشـتراكي بفصل عدد كبير من الصحفيين من عملهم فهاجر من هاجر وبقي من بقي.
وفي الظروف الجديدة حيث اتسعت قاعدة الصحافة والإعلام بما لا يقاس سـوف يبتكر الصحفيون آليات جديدة للمقاومة.